المناولة الصناعية في الجزائر بين الواقع و التحديات

Industrial handling in Algeria between reality and challenges

بختاوي أمال[1]

[1] جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، mlbakhtaoui@gmail.com

تاريخ الاستلام: 29 /04/ 2020 **تاريخ القبول**: 10 /2020/06 **تاريخ النشر**: 22 /2020/06

ملخص:

من المواضيع الهامة في وقتنا الحالي و التي تطرح نفسها بقوة على الصعيد الاقتصادي نجد موضوع المناولة الصناعية التي باتت تلعب دورا هاما في تحسين وزيادة القدرات الإنتاجية للمؤسسات الإقتصادية، وفتح المجال للاستثمار في مجالات متعددة وزيادة الرفاه الاجتماعي بتخفيض نسبة البطالة ورفع نسب التشغيل وهو ما يحقق المجال الاقتصادي للبلد.

و الجزائر كغيرها من البلدان، اصبح قطاع المناولة فيها يصب ضمن الخيارات الاستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي وتنويعه ما يستدعي تثمين المواد الاولية الوطنية ورفع المستوى التكنولوجي لتطوير الإنتاج، وتشجيع البحث والتطوير المستمر على الصعيد العلمي، للتغلب على كافة العقبات التي تحول دون تحقق المناولة ميدانيا.

كلمات مفتاحية: المناولة الصناعية، الجزائر، عقبات، سبل التطوير.

Abstract:

One of the important topics of today's economic power is the industrial handling, which has become an important role in improving and increasing the productive capacities of economic institutions. It opened up investment in various areas and increased social welfare by reducing unemployment and raising employment rates, which would bring the country's economic sphere.

Like other countries, Algeria's handling sector has become a strategic option for the promotion and diversification of the industrial sector, which requires the valuable national raw materials, the technological upgrading of

production development, and the promotion of scientific research and development to overcome all obstacles to the realization of the field.
Keywords: industrial handling, Algeria, obstacles, ways of development.
Jel Classification Codes: M55.

المؤلف المرسل: بختاوي أمال، الإيميل: mlbakhtaoui@gmail.com

1. مقدمة:

أصبحت المناولة الصناعية من أنجح الإستراتيجيات و الأنشطة المعروفة في تنمية الصناعة التي تشجع المؤسسات الصناعية على التخصص في التقنيات الحديثة و تجمع بين الجودة العالية في الإنتاج و كذا السرعة في الإنجاز و دعم النسيج الصناعي المحلي، فالهدف من تعميق المناولة الصناعية هو تحسين ورفع مستوى أداء هذه المؤسسات و تفعيل مكانتها، و تحقيق قدر اكبر من التكامل ما بين عملية المناولة الصناعية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و حتى المشروعات الكبيرة.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية اتبعت هذا النمط من الشراكة باعتبارها أرقى أنواع التعاون وأحسن خيار لزيادة و تكثيف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلد ، قصد السماح لعدد كبير من شركائها للمشاركة في تنمية البلاد من جهة و تقاسم المسؤوليات بما فيها المخاطر والفوائد بشكل عادل من جهة أخرى، لذا فإن هذه الدراسة تحلل واقع المناولة الصناعية بالجزائر، و منه كانت إشكالية البحث كالآتي:

ما هو واقع المناولة الصناعية في الجزائر؟ و ما هي العوائق التي تحول دون تحققها؟

و قصد الإجابة عن هذه الإشكالية، ارتأينا تقسيم البحث إلى الأقسام التالية:

1- **مفاهيم عامة حول المناولة الصناعية.**
2- **واقع المناولة الصناعية في الجزائر.**
3- **عوائق و سبل تطوير المناولة الصناعية في الجزائر.**

1. مفاهيم عامة حول المناولة الصناعية

تعددت مفاهيم المناولة الصناعية و اختلفت من منطقة لأخرى، ففي دول المغرب العربي و شمال إفريقيا يعرف بمصطلح المناولة الصناعية، أما للدول العربية في المشرق العربي فالمصطلح المتعارف عليه هو "التعاقد من الباطن" أو "المقاولة من الباطن" كما تعرف بالفرنسية بـ la sous-traitance أو الإنجليزية بـ outsourcing.

2.1. مفهوم المناولة الصناعية

هناك عدة تعاريف خاصة بمصطلح المناولة الصناعية التي نذكر منها ما يلي:

- تعريف الجمعية الفرنسية لتوحيد المواصفات للمناولة الصناعية التي اعتبرتها عملية أو أكثر للدراسة والتجهيز أو الإنتاج أو تقديم خدمات أو الصيانة لمنتج معين حيث تكون المؤسسة الأولى صاحبة الأمر تطلب من مؤسسة أخرى انجاز عمل معين و هذا حسب مقاييس و مواصفات هذا الأخير و تسمى قابضة الأمر. (بوركاب، يومي 12-2006/09/15)

- وفقًا لـ Jean-Marie PITROU يعرف التعاقد من الباطن عن طريق قرار من شركة تسمى الآمرة لتكليف شركة أخرى تسمى المناولة رعاية تؤدى لها وفقًا لمواصفات مسبقة، لتحقيق منتج/ خدمة خاصة بها و التي تحتفظ بمسؤوليتها الإقتصادية النهائية. (J.M., 2007, p. 09)

- كما تعرف بأنها جميع الالتزامات في مجال الإنتاج و الخدمات الصناعية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر طبقا لعقد متفق عليه و ملزم للطرفين وفقا لما يضمن إستمرار العلاقة و خدمة المنافع المشتركة. (الفتاح، يومي 6-7 نوفمبر 2007، صفحة 5)

- و تعرف أيضا بكونها أسلوب لزيادة الاستغلال الأمثل لطاقات الإنتاج المتوفرة لدى المصانع المنتجة للمكونات وقطع الغيار والخدمات الوسيطة من خلال ربطها بالمصانع المستهلكة لتلك المدخلات، مما يؤدي إلى زيادة التخريج وبالتالي التخصص ورفع الكفاءة وتحسين الجودة والضغط على التكاليف ورفع القدرة التنافسية وتطوير أداء الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتسمى المنشأة التي تقوم بالتكليف أو طلب العمل بالمنشأة "الآمرة بالأعمال" والمنشأة التي تقويم بالأعمال، المنشأة "المنفذة أو المناولة ." (بويعقوب، 2006)

2.1. أهمية المناولة الصناعية

للمناولة الصناعية دور كبير في دفع عجلة التنمية في الدول النامية و المتطورة، من خلال خلق مؤسسات صغيرة متخصصة تعمل على رفع مستوى المؤسسات الكبيرة و هي كالتالي: (رقايقة، يومي 6-7 نوفمبر 2007، صفحة 12)

- **خلق نسيج صناعي متنوع:** مما أدى ذلك لتلبية مختلف متطلبات السوق و هذا من خلال التعاون الحاصل ما بين الأطراف المتعاقدة؛

- **امتصاص البطالة:** إن إنشاء و ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المناولة ساهم في خلق فرص عمل جديدة للبطالين؛
- **التحفيز:** لقد عمدت كل من وظيفتي تقسيم المهام وتخصيص الأعمال في رفع من نوعية المنتج كما ونوعا؛
- **المرونة:** من خلال الاستجابة السريعة لتغيرات و المستجدات الاقتصادية إذ يصبح هيكل المؤسسة الآمرة أقل تعقد وأكثر مرونة و هذا بسبب العلاقة المتشابكة بينها و بين المؤسسة المناولة؛
- **تحقيق وفرات الحجم:** و هذا من خلال الكميات التي تنتجها المؤسسات المناولة للمؤسسات الآمرة و ما يترتب عنه تكاليف منخفضة؛
- **التطور التقني و التكنولوجي:** بحيث يتم نقل تلك التطورات و الخبرات من المؤسسة الآمرة إلى المؤسسة المناولة؛

3.1. مبررات اللجوء للمناولة

ينطلق دافع المناولة بصفة عامة من المبدأ التالي:" الحصول بالتعاون مع مؤسسات أخرى على المردودية القصوى للإنتاج الصناعي." و يمكن أن نميز مجموعتين من المبررات تلك التي تخص المناول و خاصة تلك التي تخص الآمر بالأعمال، باعتباره صاحب قرار المناولة. (سليمة، 2013)

- **دو افع المناول:** هناك مجموعة من العوامل يمكن اعتبارها من الحوافز التي تدفع المناول إلى اللجوء للمناولة نذكر منه:

أ. **التخصص في التقنية:** غالبا ما نجد رؤساء المؤسسات الصغيرة يفضلون التخصص في تقنية معينة بالعمل بدلا من تشتيت جهودهم في أعمال لا يتقنونها، لذا يتفانون فيه و يتخصصون في أدائه.

ب. **المناولة المر افقة لعملية الإنتاج الشخصي:** في هذه الحالة المناول له طاقة إنتاجية هائلة غير مستغلة بالكامل في كل وقت، يرغب في خلق أعمال مناولة زيادة عن إنتاجه الشخصي لسد فراغ طاقة إنتاج آلاته.

- **دو افع لجوء الآمر بالأعمال إلى المناولة الصناعية:** يلجأ الآمر بالأعمال للمناولة الصناعية و هذا لأسباب تقنية، إقتصادية و مالية:

أ. **الأسباب التقنية:** يقوم الآمر بالأعمال لمناولة جزء من إنتاجه لدى مؤسسات خارجية لأسباب تقنية يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ **البحث عن التخصص:** تفضل المؤسسات الكبرى اليوم التنازل عن الوظائف التي لا تتقنها إلى مؤسسات متخصصة و مجهزة بوسائل مادية متطورة و يد عاملة مؤهلة، قصد الضغط على تكاليف الإنتاج و ضمان الجودة؛
- ✓ **إبعاد الأخطار التقنية:** إن اللجوء للمناولة من طرف الآمرين بالأعمال يعتبر وسيلة لإبعاد خطر الأخطاء التقنية، التي عادة ما تصيب عملية الإنتاج، فالآمر بالأعمال في هذه الحالة يرفض كل القطع المنتجة التي بها عطب، ويقوم بخصم تكاليفها من حساب المناولة؛
- ✓ **تفادي عوامل الإختناق في الإنتاج:** منها الطاقة الإنتاجية للورش غير الكافية، عطب في آلة من آلات الإنتاج، ضيق المهلة الممنوحة من طرف الزبائن؛
- ✓ **تفادي مشكل العمران:** تمنع بعض التشريعات الخاصة بالعمران، المؤسسات المتواجدة في بعض المناطق من التوسع داخلها مما يجعل إنشاء ورشات جديدة لها في هذه المناطق غير ممكن، و الغرض من هذه التشريعات هو حماية هذه المناطق من كل ما يضر بالبيئة و بصحة السكان؛
- ✓ **معالجة مشكل النقص في حجم و نوعية العمالة:** و هذا وفقا لمعياري النوعية و الكمية:

  - **بالنسبة لمعيار النوعية:** فيمكن للآمر بالأعمال التراجع أمام ظهور تقنيات جديدة، تتطلب مختصين قادرين على تسييرها.
  - **بالنسبة لمعيار الكمية:** يعتبر اللجوء للمناولة وسيلة لإخفاء العجز في اليد العاملة لدى الآمر بالأعمال، فيما نجد بعض التشريعات الخاصة تمنع المؤسسات من توظيف أكثر من نسبة معينة من اليد العاملة الموجودة في أماكن وجود هذه المؤسسات، و هذا من أجل تحقيق التوازن في التوظيف فيما بين المؤسسات لتفادي الإحتكار المحلي.

- ✓ **قبول صفقات كبيرة الحجم تفوق طاقة المؤسسة:** تفضل المؤسسات التي قد تحصل على صفقة كبيرة تفوق طاقاتها الإنتاجية اللجوء لعدد من المناولين لتنفيذها بدلا من رفضها.

ب. **الأسباب الإقتصادية:** يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ **مردودية الإستثمارات الجديدة** : كل صناعي يرغب في شراء آلة جديدة، لابد عليه أن يتخذ قرارا اقتصاديا: هل يمكن إستعمال كل الطاقة الإنتاجية للآلة و إستغلالها، أو أحسن له أن يتخلى عن هذا العمل إلى صناعي آخر يملك نفس الآلة؛
- ✓ **النشاطات الموسمية** : ترد بعض الطلبيات على المؤسسات تفوق في بعض الحالات الطاقة الإنتاجية لها، هذا في فترات محددة (زيادة الطلب)، لذا نجد هذه المؤسسات تتردد في اقتناء الآلات اللازمة لذلك كالتي قد لا تشغلها في الظروف العادية، و عليه فإن الحل السليم لها هو إتباع مسار الطلب العادي مع الأخذ بعين الاعتبار الفترات الحرجة، إذ يستحسن التزويد بالآلات في الفترات التي يكون الطلب فيها مستقر و عادي واللجوء إلى عمليات المناولة في الفترات الحرجة؛
- ✓ إذا كانت الزيادة في الطلب تفوق إمكانات المؤسسة، ينبغي عليها حينها البحث عن مناولين لها للقيام بإنتاج الفائض؛ أما إذا حدث انكماش في الطلب، فعليها أن تقوم هي بدور المناول لاستغلال الفائض في طاقتها؛
- ✓ **الفترات الحرجة** : اللجوء إلى المناولة يتم بنفس شروط المناولة في حالة النشاطات الموسمية مثلا في مصنع إنتاج السيارات، عند إنطلاق منتج جديد (سيارة جديدة) تقوم ورشات الإنتاج في وقت قصير بتوريد كل الأجزاء اللازمة لإنتاج هذه السيارة، إلا أنه في الظروف العادية تقوم بإنتاج قطع الغيار فقط؛
- ✓ **الحد الأقصى لحظيرة الآلات** :المؤسسة المسيرة بطريقة جيدة، التي تريد وضع "مخطط "مقلص لنشاطها، عليها أن تستغل و بجدية الحد الأقصى لحظيرة آلاتها، فمثلا المؤسسة التي تتنازل عن نسبة 15% من نشاطها لمؤسسات أخرى مناولة برمي نفسها من عواقب التراجع (التقهقر) وتحتفظ بالبصمة التي توفر لها ميزتين:

- يمكنها في حالة الأزمة إسترجاع نسبة النشاط 15% المتنازل عنها.
- البحث بصفة دقيقة ضمن هذه النسبة (15%) عن العمل الذي يمكنها القيام به و التي هي غير مهيأة له جيدا، فهي إذن تبحث عن أحسن مردودية لها عن طريق التعاون فيما بين

المؤسسات، و من جهة أخرى يمكنها مواجهة حالة التطورات المؤقتة لنشاطها و التمويل بطريقة ذكية.

ت. **الأسباب المالية**: و هي تتمثل فيما يلي:

- ✓ **الضرائب**: إن الرسم على القيمة المضافة في بعض الدول يكون منسجما مع علاقات المناولة، لأنه يمكن للآمر بالأعمال أن يطرح من الرسومات التي تجب عليه دفعها، مقدار الرسم على القيمة المضافة التي تحسب له من طرف المناول؛
- ✓ **تخفيف عبء الخزينة**: في بعض الأحيان يلجأ الصناعيون للمناولة قصد تحميل عبء الخزينة الصعب للمناول، إن مدة تسديد مصاريف المواد الأولية غالبا ما تستغرق 90 يوما، في حين تمتد مصاريف اليد العاملة على طول مدة الإنتاج، بهذه الطريقة يتحمل المناول كل أعباء الإنتاج بينما يتحمل الصناعي تسديد حقوق المناول عند التسليم في الوقت الذي يكون زبائنه قد سددوا له؛
- ✓ **زيادة الإنتاج بالنسبة للتكاليف الثابتة**: عند اللجوء للمناولة يمكن للصناعي مضاعفة رقم أعماله، دون زيادة في التكاليف الثابتة و هو ما يحقق له هامش ربح معتبر؛
- ✓ **تخفيض نفقات التخزين**: في الغالب يقوم المناول بعملية التخزين وهو الذي يقوم بتنظيم إنتاجه بالطريقة التي يرغب فيها و هذه الطريقة تمكن الآمر بالأعمال من تخفيض مخزونه للحد الأدنى وتسييره بتكلفة أقل؛
- ✓ **سعر التكلفة**: إن السبب الرئيسي الذي يجعل الصناعي يلجأ للمناولة، هو سعر التكلفة المنخفضة التي يحققها المناولون، مقارنة بالإنتاج المدمج، و هذا لأسباب عديدة منها:

-تخصصهم في العمل و المنافسة بين المناولين للفوز بالمناقصات المعروضة؛

-انخفاض التكاليف الثابتة التي يعملون بها بسبب اعتمادهم على آلات قديمة، مصاريف اليد العاملة المنخفضة، تقليصهم لنفقات الخدمات الإدارية و التجارية و التركيز على الجانب التقني؛

- ✓ **اليد العاملة**: تختلف مستحقات نفقات اليد العاملة من منطقة لأخرى و داخل المنطقة نفسها باختلاف تواجد المؤسسات المناولة فنجد:

- مناولين متواجدين في ضواحي المدن حيث تلجأ بعض المؤسسات للمناولة في بعض المناطق خارج دائرة تواجدها خاصة في الأعمال التي تتطلب الدقة أي عدد كبير من اليد العاملة.
- مناولين حرفيين لا يدفعون أعباء إجتماعية.
- مناولين من الدرجة الدنيا أين يلجأ الصناعي للمناولين من الدرجة الدنيا في حالة الأعمال التي لا تتطلب جودة معينة و بهذا يتحصل على أسعار منخفضة و هذا ناتج عن:

- عدم احترام مقاييس الإنتاج و عدم إحترام الضمانات الإجتماعية (الشروط الأمنية) و التي يصعب مراقبتها في المؤسسات الصغيرة؛
- العمل الأسود و الغش الضريبي بالاضافة على معدلات الأجور المنخفضة؛

أ. الآثار السلبية للمناولة الصناعية

بالإضافة للجوانب الإيجابية التي تتمتع بها المناولة الصناعية إلا أنها لا تخلو من بعض الآثار السلبية التي نوجزها في الآتي: (خضرة، ديسمبر 2017، صفحة 169)

- إن مصدر الأمر يختار متعاقدين باطنيين، على أساس شروط محددة مثل السعر، لأمر الجودة، ودقة المواعيد، فإذا كان من السهل تحقيق شرط السعر مثلا، فان الأمر ليس كذلك لبقية الشروط وهذا ما يحتم على مصدر الأمر الاهتمام بعمليات الرقابة أو الاتفاق على احترام معايير معينة، كمعايير جودة المنتج ISO9000؛
- التكلفة في بعض الحالات قد تكون مرتفعة مقارنة بالإنتاج الداخلي؛
- خطر تضييع أو استغلال معارف الممارسة ومهارات مصدر الأمر من طرف المتعاقدين؛ فمصدر الأمر قد يضطر لطرح بعض المعطيات المتعلقة بالعملية الإنتاجية، أي الإباحة بسر المهنة، والذي قد يستعمل من طرف المتعاقد الباطني لمصلحته الشخصية أو مع متعاقد آخر، فالمنتوج هنا غير محدد الهوية، كمثال عن ذلك ما حدث لمؤسسة General Electric التي فقدت حصتها السوقية للمنتجات الكهرومنزلية الصغيرة الحجم بسبب استغلال مؤسسة Samsung لعلاقة التعاقد من الباطن معها، واستفادتها من المهارات التي أفصحت عنها مؤسسة General Electric و أصبحت مؤسسة Samsung من أكبر مصنعي تلك المنتوجات، وبالتالي قد يتحول المتعاقد الباطني من مكمل إلى منافس؛

- نقص خبرة المتعاملين: إن عدم توفر الشروط الضرورية لأداء العمل من التخصص والخبرة الكافيين، ينعكسان سلبا على نسبة تحقق الأهداف بالشكل المرغوب فيه؛
- التكاليف الخفية: هناك نوعين من التكليف الخفية الناتجة عن عقد التعاقد من الباطن أولها تكاليف تحضير العقد؛ من تكاليف البحث عن المتعاملين الإجراءات التابعة للعقد، وثانيها تكليف تسيير العلاقة؛
- الأداء الضعيف للمتعاقدين: إن عدم تحقق الأهداف المنتظرة من العقد قد يجعل المؤسسة الزبون في وضعيات محرجة تختلف حدة أثرها باختلاف أهمية أسبابها. والأهم في هذه الحالة أن الأداء الجيد أو الضعيف للمتعاقدين، لا يظهر إلا بعد القيام بالعمل مما يجعل التراجع عنه أمر متأخر؛
- استقلالية المتعاقد الباطني تؤدي إلى فقدان الرقابة على الأنشطة التي يتم انجازها.

2. المناولة الصناعية في الجزائر

إن المتتبع لإستراتيجية الجزائر في إطار ترقية المناولة يرى بوضوح الاهتمام الذي باتت توليه الدولة لترقية النسيج الصناعي من خلال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، التي أصبح لها دور كبير في ترقية هذا النوع من أشكال التعاقد والشراكة الصناعية فحتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80 %من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية.

غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن الاستجابة السريعة للقطاع الخاص للظروف البيئية والإدارة المثلى التي تعتمد على تقليل التكلفة والحفاظ على الجودة. ليتغير بذلك هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاط الاقتصادي. وبهذا الشكل تحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد المؤسسات ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة، تماشيا والتحول العالمي في هذا الاتجاه، فضلا عن الفشل الذي آلت إليه بعض المؤسسات الكبيرة والذي استدعى إعادة هيكلتها وتفتيت بعضها إلى مؤسسات متوسطة وصغيرة. (نصيرة، السداسي الأول 2007، صفحة 89)

الجدول 1: عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في نهاية السداسي الأول من كل سنة

طبيعة PEM	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME) في نهاية السداسي الأول من كل سنة				
	2010	2012	2014	2016	2018
خاصة	606737	686825	820194	1014075	1092908
عامة	560	561	544	438	262

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة و المناجم

من خلال الجدول نلاحظ ان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في تزايد مستمر من سنة لأخرى ابتداءا من 606737 مؤسسة لسنة 2010 وصولا لـ1092908 مؤسسة خاصة سنة 2018، بينما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية في تناقص من 560 مؤسسة سنة 2010 إلى 262 مؤسسة صغيرة و متوسطة عمومية سنة 2018.

في حين أن المناولة في الجزائر حديثة العهد نسبيا، حيث مرت بعدة مراحل هي :

- المرحلة الأولى (1996/1988): لم تحض المناولة في هذه الفترة، باهتمام السلطات العمومية،
- المرحلة الثانية (1988): شرعت الجزائر في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية، حيث أعادت الاعتبار للاستثمارات الخاصة و السماح لها بالاستثمار في مجالات متعددة ، مما أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات المناولة كفروع للشركات الكبرى.
- المرحلة الثالثة (1989 -2002): لقد وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية لتنظيم و ترقية المناولة، تجسدت في إنشاء المجلس الوطني للمناولة وكذلك إنشاء شبكة بورصات المناولة التي تمثلت في بورصة المناولة للجزائر سنة 1991، بورصة المناولة للشرق سنة 1993، بورصة المناولة للغرب سنة 1997، وبورصة المناولة للجنوب سنة 1999.
- المرحلة الرابعة (2003 -يومنا هذا): إن إنشاء هذه البورصات أعطى فرصة للمؤسسات المنخرطة بها لإنشاء علاقات عمل جيدة مثمرة إضافة إلى المشاركة في المعارض والصالونات الوطنية والدولية والاستفادة من المساعدة التقنية والتجارية و إبرام عقود شراكة خاصة مع الصناعات الصغيرة.

وبعد صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب القانون رقم 18 -01 سنة 2001 تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم - 03 188 سنة 2003 المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه و سيره الذي كلف على الخصوص بوضع كل التدابير التي من شأنها تشجيع اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية عمليات الشراكة بينها (دبوش و بيري، يومي 27-28 نوفمبر 2017، صفحة 125). مع توضيح المهام المنوطة به والمتمثلة في:

- اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحقيق إندماج أحسن للاقتصاد الوطني.
- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة.
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء كانوا وطنيين أو أجانب.
- تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينها.

و تكملة لمجهودات الجزائر في إيجاد مناخ اقتصادي ملائم يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المناولة على النشاط و التطور، تم إنشاء صندوق ضمان القروض الممنوحة لهذه المؤسسات بموجب المرسوم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، و هو عبارة عن مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها التكفل بمخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة فيها، إلى جانب إنشاء مراكز التسهيل وتكوين المشتلات.

كما أن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الصناعة التقليدية قد وضعت إطارا قانونيا يسعى إلى ترقية نشاطات المناولة و التي تهدف إلى تكثيف النسيج الصناعي وإنشاء صناعة جوارية. (سليم، يومي 12-2006/09/15)

لذا فإن القانون رقم 18- **01** المؤرخ في **12** ديسمبر 2003 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرس من جهة المناولة كأداة مفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدخل في تثمين سياسة الترقية والتطوير والتي تهدف إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني و أنشأ من جهة أخرى المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة والذي من بين مهامه الأساسية تنسيق نشاطات البورصات الجزائرية للمناولة والشراكة.

إن الهدف الأساسي لبورصات المناولة هو ضمان توافق الطلب والعرض وضبط التدفقات في المعلومات بين أصحاب الأوامر الذين يبحثون عن فائض في الطاقة الإنتاجية المتخصصة و المناولين الذين لديهم طاقة إنتاجية غير موظفة في جزء منها، أما المهام الأساسية لبورصة المناولة والشراكة تتمثل فيما يلي:

- إنشاء بنوك معطيات حول القدرات الصناعية للمؤسسات من أجل الوصول إلى دليل فرص المناولة.

- المشاركة في نشاطات تكثيف النسيج الصناعي عن طريق تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة.
- ترقية المناولة والشراكة على الصعيد الجهوي والوطني والدولي.
- استعمال الحد الأقصى للإمكانيات المتواجدة.
- ترقية المنتوج الوطني والمساهمة في تغطية الأسواق الداخلية بواسطة تطوير نسبة النوعية، السعر.
- تنظيم أيام تقنية و صالونات للعرض ليتقارب أصحاب الأوامر و المناولين.
- المساعدة في تحديد برامج التكوين و رسلكة رؤساء المؤسسات وكذا تأطيرهم.
- تأسيس فضاء وسيط محترف لصالح المتعاملين والذي يمكن أن يكون همزة وصل للتشاور مع السلطات العمومية. (سليم، يومي 12-2006/09/15)

1.2. النشاط الفعلي للمناولة في الجزائر

رغم عدم توفر معلومات إحصائية دقيقة عن عدد مؤسسات المناولة في الجزائر وكذا مساهمة هذه الأخيرة في الناتج المحلي إلا أنه يلاحظ تركيز كبير على أهمية هذا الأسلوب في الظرف الحالي، حيث تستورد الجزائر سنويا ما قيمته 3 مليارات دولار من قطع المناولة الموجهة في الأساس لصيانة وإصلاح آلات ومعدات الإنتاج الصناعي، والمقتناة من 8 ممونين رئيسين، وتحتل فرنسا مقدمتهم بـ 422 مليون دولار متبوعة بايطاليا (189 مليونا) والصين (165مليونا) وألمانيا (136 مليونا) واسبانيا (122 مليونا) والولايات المتحدة الأميركية (115 مليونا) و اليابان (89 مليونا) وتركيا بـ 85 مليون دولار، و يرجع ذلك إلى ضعف اهتمام المتعاملين الجزائرين بقطاع المقاولة و إتجاههم للإستثمار في قطاعات إقتصادية أخرى، تعرف حاليا اكتضاضا كبيرا في الصناعات الغذائية و ذلك رغم أهمية قطاع المقاولة من الباطن الذي يعد موجها للتنمية و الاندماج الاقتصادي في الجزائر. (جبار و حركات، 2016، صفحة 282) كما تشير الإحصائيات إلى أن أهم المؤسسات المناولة على المستوى الوطني في أغلبيتها هي مؤسسات تزاول نشاطها في مجال الميكانيك و المعادن بنسبة 67.66%، و نسبة 20.83% لقطاع الكيمياء و الصيدلة، و 4.14% لقطاع الحديد و التعدين.

الشكل 1: تصنيف المؤسسات المناولة في الجزائر حسب النشاط

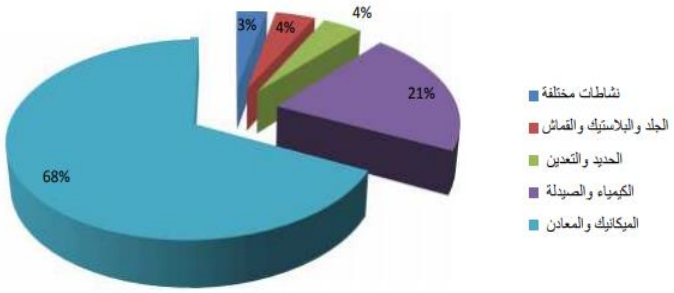

المصدر: إحصائيات المنظمة العربية للصناعة و التعدين ص 19.

و تصنف هذه المؤسسات حسب الحجم (على أساس عدد العمال) أين نجد أغلب المؤسسات الجزائرية المناولة هي مؤسسات مصغرة و تشكل ما نسبته 45.83% و تشغل ما بين 01 إلى 19 عامل، و 42% من هذه المؤسسات تشغل ما بين 20 إلى 99 عامل، بينما النسبة الأقل 12% كانت للمؤسسات المتوسطة التي تشغل 100 إلى 499 عامل.

الشكل 2: يمثل تصنيف المؤسسات المناولة حسب الحجم

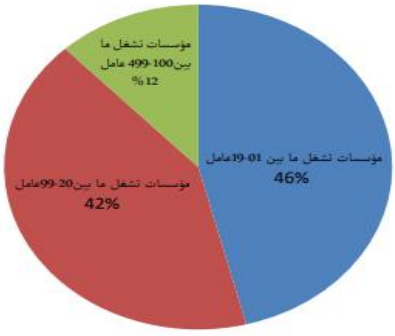

المصدر: إحصائيات المنظمة العربية للصناعة و التعدين ص 21.

ووفقا لخبراء و مهنيين في مجال صناعة المركبات، فإن الصناعات الميكانيكية و خاصة السيارات تعتبر محرك للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تعمل كمؤسسات مناولة و ناقلة للإبتكار والتطوير التكنولوجي؛ و لإنشاء بيئة ملائمة في محيط هذه الصناعة الناشئة، فرضت السلطات العمومية على وكلاء السيارات إنجاز إستثمار يخص نشاط صناعي أو شبه صناعي أو أي نشاط آخر متعلق بقطاع السيارات. (وزارة الصناعة و المناجم، 2018، صفحة 08)

كما يتجه مجمع المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية نحو المناولة في مجال السيارات لتطوير نشاطات جديدة من شانها تلبية الاحتياجات المشاريع الجارية في شعبة الصناعة الميكانيكية، و يتعلق الأمر بشراكة أبرمتها المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية وشركة "فوس" **S.A.R.L.FOS** مع شريكان أجنبيان هما **Meleghy Automotive Barcelona** "إسبانيا" و **Farguell Nitra**"سلوفاكيا" قصد إنشاء شركة لتصنيع هياكل معدنية ملحومة للسيارات، و ينتظر أن يلبي إنتاج المصنع المستقبلي إحتياجات "رونو الجزائر للإنتاج" و التي تعد المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية أحد المساهمين فيها. (وزارة الصناعة و المناجم، 2018، صفحة 09) حيث كانت مؤسسة **رونو** السباقة بالشراكة الأجنبية مع علامات التصنيع و التركيب في العالم من خلال مصنع وادي التليلات ثم تلتها عدة استثمارات أخرى في نفس المجال كمؤسسة **مرسديس** بتيارت و **هيونداي** و **فولسفاقن** بغليزان و غيرها من العلامات الموجودة في السوق الوطنية، من اجل وضع الأرضية اللازمة لهذه الصناعات و إستفادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المناولة من خبرات وتكنولوجيا المؤسسات الصناعية الآمرة، غير أن هذه المؤسسات و العلامات الموجودة في السوق الوطني لم تحقق نجاعتها بارتفاع واردات السلع النصف المصنعة و قطع الغيار و الإكسسوارات التي تدخل في العملية التصنيعية النهائية للمؤسسات الآمرة و التي تستوردها من مؤسسات مناولة دولية عن طريق الفروع التابعة لها عالميا، حيث بقيت بعض الصناعات المناولة منحصرة على بعض القطع الخفيفة دون نقل التكنولوجيا و المهارات التي التزمت بها المؤسسة الآمرة وفق دفتر الشروط. وخلال الفترة الأخيرة قامت الحكومة بإصدار العديد من القوانين والتشريعات لتشجيع نشاط المناولة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و حثت المؤسسات الآمرة على ضرورة رفع نسبة الإدماج في الصناعات و نقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا للمؤسسات المناولة، كما قامت بتحفيزات جبائية و جمركية و رفع القيود على المؤسسة المناولة عن طريق إلغاء كلي للضرائب على هذه المؤسسات على المواد الأولية المستوردة، وهذا ما نصت عليه المادة السادسة (06):"**على المؤسسات التي تطلب تركيب السيارات في الجزائر تقديم الوثائق التي تثبت للمؤسسة الآمرة بضرورة تأهيل و تعبئة المجهزين و المناولين من اجل الصناعة المحلية لمكونات قطع الغيار و الأجزاء، ضمان المساعدة التقنية ونقل المهارة و الإستشارة، كما يجر انجاز المشروع بالشراكة مع صانع يتعين أن يكون من مصف عالمي.** "

و من اجل تقديم تسهيل اكبر و رفع الأعباء المالية و التصنيعية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قدمت وزارة الصناعة والمناجم تسهيلات و امتيازات اكبر للمؤسسات المناولة التي تعمل بالجزائر، من خلال الإعفاء من الحقوق و الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة لمدة خمس سنوات بداية من انطلاقة عملية التصنيع في المنشأة للمكونات و المواد الأولية المستوردة والمقتناة محليا من قبل المناولين المعتمدين في إطار أنشطتهم لإنتاج الأطقم و الأطقم الفرعية الموجهة لمنتجات و تجهيزات الصناعة الميكانيكية، الإلكترونية و الكهربائية، وقامت الجريدة الرسمية رقم 25 الصادرة بتاريخ 2 ماي

2018 المتعلقة بالإعفاءات والحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة للمؤسسات المناولة، بتحديد و فهم المناول أو متلقي الأوامر المستفيد حسب المادة الثانية "**كل مؤسسة خاضعة للقانون التجاري الجزائري تكلف من قبل المؤسسة الآمرة بانجاز عملية أو عدة عمليات الإنتاج أو أطقم أو أطقم فرعية موجهة للمنتجات و التجهيزات التابعة للصناعات المشار إليها في المادة الأولى**" وحددت المناول المعتمد " **كل من يربطه عقد مناولة من الأمر.**" (ميسوط عبد القادر و آخرون، صفحة 13)

من جهة أخرى تضم الصناعة الصيدلانية في الجزائر مجموعة من المؤسسات الكبيرة، الصغيرة والمتوسطة، ووفقا لبيانات وزارة الصناعة والمناجم يعتبر المخبر الفرنسي Sanofi-Aventis المستثمر الرئيسي في السوق الجزائري برقم أعمال قدره 320 مليون دولار سنة 2009، أي 13% من السوق، كما يعتبر من أهم المؤسسات الآمرة، تليها Hikma Pharm برقم أعمال قدره 164.863مليون دولار، إضافة إلى Saidal بـ149.187مليون دولار، GSK 141.958 مليون دولار، Novartis 129.138مليون دولار، Pfizer 111.323مليون دولار، Novo Nordisk 85.264مليون دولار، diagnostics Roche و MSD و Astrazneca بنفس رقم الأعمال والمقدر بـ85.2645 مليون دولار، أما أهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المناولة فتتمثل في:LDM groupe، Pharmidal، Biopharm، WPS، Salem، VetoPharm، UPC (union pharmaceutique constantinoise)، Nadpharmadic، و تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه المؤسسات المناولة تعمل في مجال الأدوية التقليدية (الجنيسة) و يعتبر العمل في هذا المجال فرصة اقتصادية حقيقية لها، كون العمل في مجال البحث والتطوير يتطلب اعتماد تكنولوجيا نادرة في السوق، و التي تتطلب بدورها استثمارات ضخمة لا يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحملها، كما تتركز المهمة الأساسية لهم في المهن الثانوية كالتعبئة، التغليف، التخزين، التوزيع...الخ، حيث تقوم هذه المؤسسات بإبرام اتفاقيات تعاونية فيما بينها، و هذه الاتفاقيات في تزايد مستمر، خاصة بعد قيام الجزائر بتدابير تشجيعية للإنتاج المحلي وخاصة إنتاج الأدوية الجنيسة و هذا لانخفاض نفقاتها، ومنع استيراد المنتجات التي يتم تصنيعها محليا، إضافة إلى إجبار المؤسسات الراغبة في الاستثمار بالجزائر بتوزيع منتجاتها في الجزائر، الأمر الذي دفع بالمخابر الأجنبية إلى البحث عن قنوات توزيع جزائرية من خلال إبرام عقود مناولة (هي غالبا مناولة إنتاج) فنجد مثلا الاتفاق المبرم بين Pfizer و صيدال لإنشاء وحدة للإنتاج و البيع المشترك (Pfizer saidal manufacturing) هذه الأخيرة بدأت في الإنتاج سنة 2003، و هي توظف حاليا 63 عامل و حققت سنة 2012 إنتاج بـ10 مليون وحدة برقم أعمال قدره 3.7 مليار دينار، و كذلك Sanofi-aventis الذي أبرم اتفاق تصنيع 80-85% من منتجاته في الجزائر مع كل من صيدال متمثلة في مؤسسة WINTHROP PHARMA SAIDAL WPS التي انطلقت في الإنتاج ابتداء من سنة 2000، و هي توظف حاليا 103 عامل وحققت سنة 2012 إنتاج بـ 24.6 وحدة برقم أعمال قدره 1.8مليار دينار(prodiphal production،Biopharm حيث تقوم المؤسسات الكبيرة كـ Pfizer، Sanofi-aventis

بتقديم المواد الأولية وطرق الإنتاج للمؤسسات المناولة هذه الأخيرة تقوم بالإنتاج مقابل أتاوة، وتجدر الإشارة إلى أن طرق الإنتاج (تحويل للتكنولوجيا) تسمح للمؤسسات المناولة باكتساب المهارات و الكفاءات اللازمة لإنتاج منتجات بجودة عالية، كما أن هذه العلاقات تجعل من هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل باستمرار في مجال الابتكار التقني لتكون قادرة على المنافسة مستقبلا و تحافظ على حصتها في السوق، والجدير بالذكر ان هذه الشراكات سمحت بارتفاع الإنتاج الصيدلاني للجزائر ما بين 2000-2012 بـ 20% غير أن هذا الارتفاع ليس بالمستوى المطلوب، فهو يغطي حوالي 33% فقط للسوق المحلي، كما أن هذه الشراكات سمحت أيضا بتخفيض الواردات حيث انتقلت نسبتها من 80% من حجم السوق سنة 2000 إلى 67% سنة 2012). (كنزة، ديسمبر 2016، صفحة 160)

2.2. منح التعاقد من الباطن و الشراكة كأداة تنظيمية لتطوير التعاقد من الباطن في الجزائر

يعتمد تطوير الصناعة في الجزائر على التعاون بين الشركات، حيث أنه من المؤكد أن المديرين لا يسعون للمخاطرة من خلال تطوير العديد من الحرف، ومعظمها لا يقع ضمن مهاراتهم التقنية وينتهي بهم الأمر في نهاية المطاف إلى تعهيد جزء من أنشطتهم.

تجربة الجزائر الصغيرة في هذا المجال الجديد نسبيًا لا تشجع التعاون بين الشركات بدون وجود صك تنظيمي حقيقي يضع جهات الطلب على اتصال مع المقاولين من الباطن.

المصالحة بين هذين الكيانين المتكاملين ممكنة، وذلك بفضل ملف يحتوي على قائمة المبادئ وقائمة المقاولين من الباطن، حيث يتم إدراج هذا الملف في قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها بسهولة، ففي سنة 1982 وضعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (**ONUDI**) برنامجًا لتعزيز التعاقد من الباطن، يهدف إلى تسهيل التقارب بين المديرين والمقاولين من الباطن، لكن نجاح مثل هذه المبادرة يعتمد على الحاجة التي تسعى إليها الشركة، فالمعايير التي تلبي هذه الحاجة على أفضل وجه هي الثقة والاحترام المتبادل والتخصص والخبرة التكنولوجية للمقاولين من الباطن.

لقد نفذت الجزائر بالتأكيد توصيات **ONUDI** من خلال إنشاء أربع منح للتعاقد من الباطن و الشراكة (**BSTP**) واحدة في الوسط واثنتان في الغرب و الشرق و الرابعة في غرداية، حيث تتمثل المهمة الرئيسية لهذه المجموعة من المنح الدراسية المنتشرة عبر الأراضي الوطنية في تزويد الشركات بالمعلومات اللازمة التي تحتاجها لتطوير العلاقات التعاونية، كما يلعب تبادل المصادر الخارجية والشراكة دورا في التنظيم بين العرض المقدم من المديرين والطلب الذي عبر عنه المقاولون من الباطن كدليل على القدرة على تصنيع المنتجات وفقًا للأوامر. (Allal, décembre 2015, p. 131)

إن التعاقد من الباطن كرافعة لنجاح السياسة الصناعية في الجزائر هو التحدي الذي تعتمد عليه السلطات العامة، و تحقيقا لهذه الغاية يتم تقديم الحوافز للمستثمرين في قطاع التعاقد من الباطن ففي الواقع، بدأ الاهتمام بالتعاقد من الباطن بالفعل بإنشاء قسم التعاقد من الباطن في وزارة

الصناعة و المناجم، و أيضًا من خلال قانون المالية لعام 2017 الذي في مقالته 110 تنص على الإعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة لمدة خمس سنوات، المكونات والمواد الخام المستوردة أو المشتراة محليًا من قبل المقاولين من الباطن والمخصصة للمعدات في فروع الصناعة الميكانيكية والالكترونية والكهربائية.

كما تنص المادة 88 من نفس القانون على معاملة ضريبية تفضيلية للشركات العاملة في مجال التجميع.، وينص قانون المشتريات العامة في القسم 7 المخصص له لتعزيز الإنتاج الوطني على أنه يجب على الشركة إصدار دعوة وطنية لإشعار العطاء عندما يمكن تصنيع الجزء المعني محليًا.

إن الاندماج في الاقتصاد الوطني واجب على الشركات سواء كانت خاضعة للقانون الجزائري أو حتى أجنبي، فبالنسبة للأخيرة يجب عليهم التعاقد من الباطن على الأقل 30٪ من المبلغ الأولي للعقد مع الشركات الجزائرية.

كما تم تحديد أن استخدام الأجزاء الكبيرة مسموح به فقط عندما لا يتم إنتاج الجزء محليًا أو عندما يكون ذو جودة أقل لتحقيق النجاح في هذه الاستراتيجية ، لم يعد هناك حاجة إلى إثبات دور الشركات الصغيرة والمتوسطة لأن الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات معينة من قبل الشركات الكبيرة يسمح للشركات الصغيرة والمتوسطة بالتطور، وإدراكا لهذا الواقع اقترحت وزارة الصناعة والمناجم قانونا توجيهيا جديدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتضمن تدابير أخرى، كإنشاء هيكل مخصص للتعاقد من الباطن وبالتالي فإن **ANDPME** بالتعاون مع منحة التعاقد من الباطن ستكون مسؤولة عن تطبيق سياسة الدولة بشأن التعاقد من الباطن . (https://www.dzentreprise.net)

3. عوائق وسبل تطوير المناولة الصناعية في الجزائر:

تعترض المناولة الصناعية في سبيل انتشارها واستخدامها في الجزائر كغيرها من الدول النامية عديد المعوقات أهمها ما يلي: (عراب، 18-2011/04/19، صفحة 5)

- ضعف الوعي العام بأهمية المناولة الصناعية وآلياتها ودورها؛
- عدم وضوح مفهوم المناولة الصناعية في الأوساط الصناعية صاحبة القرار؛
- عدم وجود قوانين كافية منظمة للمناولة الصناعية؛
- دم وجود إحصاءات دقيقة لحجم المناولة في الهيكل الصناعي الجزائري؛
- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول الأنشطة القابلة للتخريج لدى المؤسسات الكبيرة واعتماد أسلوب دمج مراحل العملية الإنتاجية؛
- غياب ثقافة المناولة وغياب المدلول الحقيقي لمصطلح المناولة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- نقص في الموارد المتاحة لدى الأجهزة العاملة في قطاع المناولة.

و من أجل ترقية وتنشيط نشاط المناولة في الجزائر، هناك مقاربة متميزة من التشريعات والآليات والسبل اعتمدتها الدول الرائدة في هذا المجال، على الجزائر الاستفادة منها والاقتداء بها، نوجزها كما يلي: (سعيدي، جوان 2017)

- اتخاذ الحكومة إجراءات لدعم المؤسسات المناولة وإعادة تأهيلها وهذا من أجل التحسن والرفع من قدرتها التنافسية.
- تبني آليات لتوفير المعلومات المتعلقة باحتياجات المؤسسات الآمرة (الكبيرة) لمؤسسات تعمل في جمال المناولة من أجل تزويدها ببعض الخدمات أو الأجزاء.
- إقامة دورات تكوينية سنوية في المناولة الصناعية.
- تكثيف عقد المؤتمرات والندوات والمعارض الهادفة للتوعية والتعريف أكثر بهذا النشاط وأهميته.
- حث حاضنات الأعمال وآليات الدعم والمرافقة الأخرى لتقديم استشارات ومعلومات تتعلق بأنشطة المناولة من أجل تشجيع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتبني هذه الإستراتيجية.
- وضع إمتيازات لعلاقات الشراكة أو المناولة المحلية وهذا من أجل تشجيع الإنتاج المحلي، وتقليص فواتير الاستيراد.
- تسهيل إجراءات إنشاء المناولات ورفع مختلف العراقيل المتعلقة بذلك.
- التوسع في إنشاء آليات داعمة للمناولة الصناعية وتفعيل دور بورصات المناولة والشراكة في الجزائر لترقية هذا النوع من التعاون والتكامل بين المؤسسات، لدعم وتقوية النسيج الصناعي.
- تشجيع المؤسسات المناولة لإقامة علاقات مع متعاملين أجانب للإستفادة من الخبرات والتكنولوجيا غير متوفرة محليا.

4. خاتمة:

لا تزال المناولة بالجزائر متأخرة لعدة أسباب، فالآمرون في الغالب هم من المؤسسات العمومية، بينما المناولون عبارة عن مؤسسات صغيرة و متوسطة من القطاع الخاص، الأمر الذي جعل المناولة الجزائرية تعاني عجز كبير بسبب غياب قاعدة صناعية قوية تمكنها من اكتساب خبرة في الميدان عن طريق الممارسة

المستمرة و هذا بشهادة مختصين في المجال الصناعي، و لتطوير هذه المناولة والتقليل من فاتورة الاستيراد ينبغي تشجيع الإنتاج المحلي، و مرافقة المؤسسات الناشطة في هذا المجال وتمكينها من الحصول على شهادات موافقة ومطابقة معترف بها عالميا، لتمكينها من تسويق منتوجها للمؤسسات التي تفرض شروطا صارمة لاقتناء هذا المنتوج خاصة فيما يتعلق بالمناولة الميكانيكية و كذا ضرورة وضع الآليات التحفيزية لجلب المناولات الأجنبية التي تورد أجزاء و قطع نصف مصنعة ومصنعة للإستثمار المباشر في الجزائر،كما ينبغي على الشركات الكبيرة القيام بدور فعال في تنمية المناولة الصناعية الوطنية والحد من المناولة الخارجية، مع وضع استراتيجية وطنية واضحة المعالم بمشاركة كل الفاعلين وتحسيس الأوساط الصناعية بالفعاليات التي تقام حول مجال المناولة من ملتقيات، ندوات وأيام دراسية قصد التعرف أكثر على هذه الإستراتيجية التي تعد محورا أساسيا في تحقيق التنمية الصناعية والاندماج الإقتصادي.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. وزارة الصناعة و المناجم. (الثلاثي الثاني, 2018). المناولة قطاع خلاق للثروة، رقم 01.
2. العايب عزيوز.(2006). دور التشريعات في تطوير و تنمية المناولة الصناعية. *المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية*. الجزائر.يومي 12-19 سبتمبر.
3. بوخمخم عبد الفتاح. (2007). مخاطر تبني المؤسسات لإستراتيجية التسيير الداخلي، *الملتقى الدولي حول:" المناولة كإختيار إستراتيجي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية:الواقع،التحديات و الآفاق"* جامعة باجي مختار بعنابة. يومي 6-7 نوفمبر.
4. بوكثير جبار، و سعيدة حركات. (2016). المقاولة من الباطن كخيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. *مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 02* .
5. د.ليليا بن منصور، وفاء سعيدي. (جوان 2017). سبل ترقية المناولة الصناعية في الجزائر على ضوء تجارب الدول المتقدمة. *مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 12(3)* .
6. ساحلي كنزة. (ديسمبر 2016). ناجي بن حسين، تحليل واقع المناولة الصناعية في قطاع الصناعة الصيدلانية بولاية قسنطينة. *مجلة العلوم الإنسانية، عدد 46، المجلد ب* .
7. طاهر سليم. (2006). إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية في تنمية و تطوير المناولة الصناعية. *المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية*. الجزائر.

8. عبد القادر دبوش، و نورة بيري. (2017). المناولة و الابداع التكنولوجي لزيادة تنافسية الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية. *الملتقى الوطني الأول حول: تنافسية الصناعات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات الدولية و الإقليمية*. جامعة قالمة: مخبر التنمية الذاتية و الحكم الراشد.يومي 27-28 نوفمبر.

9. عزيرو سليمة. (2013). المناولة الصناعية طريق لتحقيق التنمية الوطنية. *مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 10-المجلد 01* .

10. علالي فتيحة، فاطمة الزهراء عراب. (2011). تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر. *ملتقى وطني حول: "إستراتيجية التنظيم و موافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير.يومي 18-19 أفريل.

11.فاطمة الزهراء رقايقة.(2007). مساهمة إستراتيجية المناولة الصناعية في تعزيز دور القطاع الصناعي، تجارب، رهانات و آفاق. *الملتقى الدولي الأول حول: المناولة كإختيار إستراتيجي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية، الواقع، التحديات و الآفاق*. جامعة باجي مختار، عنابة.يومي 6-7 نوفمبر.

12. قاسمي خضرة. (ديسمبر 2017). مبررات توجه المؤسسات إلى التعاقد من الباطن: دراسة نظرية. *مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد49* .

13.قوريش نصيرة. (السداسي الأول 2007). أبعاد و توجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر. *مجلة العلوم اقتصاديات شمال افريقيا، الصادرة عن مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 05.*

14.محمد الهادي بوركاب. (2006). دور المناولة في تعزيز القدرة التنافسية الصناعية. *المؤتمر العربي الأول للمناولة الصناعية*. قسنطينة.يومي 12-15 سبتمبر

15.ميسوط عبد القادر و آخرون. المناولة الصناعية كإستراتيجية فعالة لتنمية القطاع الصناعي في الجزائر – دراسة حالة تركيب وتصنيع السيارات في الجزائر" مؤسسة رونو" -. *الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة*. جامعة البليدة 02، : كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير. بدون تاريخ.

16.نور الدين بويعقوب. (2006). المناولة الصناعية –التجربة المغربية-. *المؤتمر المغربي الأول للمناولة الصناعية*. الجزائر.

المراجع الأجنبية:

1. Allal, B. (décembre 2015). Emergence et évolution de la sous-traitance en Algérie : cas de l'industrie automobile. *Revue des Sciences Economiques, Volume 11, N° 11*.
2. J.M., P. (2007). *La sous-traitance : gagnant /gagnant* . Paris: éditions ellipses.

مو اقع الأنترنت:

1. https://www.dzentreprise.net.
2. http://www.mdipi.gov.dz.